

تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر  
خلال الفترة (2000-2016)

أ. د. حاكمي بوحفص

أستاذ التعليم العالي بجامعة وهران 2

[hakmib2001@yahoo.fr](mailto:hakmib2001@yahoo.fr)

أ. بلوافي عبد المالك

طالب دكتوراه بجامعة وهران 2

[belouafimalik@yahoo.fr](mailto:belouafimalik@yahoo.fr)

**الملخص:**

تهدف الدراسة إلى تحليل انعكاس تطورات أسعار البترول الخام في السوق العالمية للبترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، حيث عرفت أسعار البترول منذ مطلع الألفية الحالية تقلبات حادة أثرت بشكل واضح على الميزانية العامة في الجزائر التي تعتمد على الجباية البترولية في تغطية نفقاتها العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الميزانية العامة عرفت عجزا ملحوظا خلال معظم سنوات الدراسة بالرغم من الارتفاع المسجل لأسعار البترول خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر وإلى الجباية البترولية المقدرّة على أساس السعر المرجعي للبترول.

**الكلمات المفتاحية:** الجباية البترولية، أسعار البترول، النفقات العامة، الميزانية العامة

**Abstract:**

The study seeks to analyze the impact of the crude oil prices on the public budget in Algeria during the period 2000-2016. In this sense, the oil prices witnessed from the beginning of the millennium hard fluctuations, the fact that exercises its evident influences on the public budget in Algeria. What heightened the situation is that Algeria depends exclusively on the oil revenues to cover its expenditures. This study concluded that the public budget in Algeria recorded a remarkable deficit during the period of investigation even with the augmentation of the oil

prices. This situation is due to expansionary expenditure policy adopted by Algeria based on the oil price reference.

**Keywords:** Oil Fiscal Policy, Oil Prices, Public Expenditure, Public Budget

### مقدمة:

يلعب قطاع المحروقات دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الجزائر على الجباية البترولية في تمويل برامجها التنموية و إنفاقها العام، غير أن الجباية البترولية تخضع في تحصيلها لأسعار البترول في السوق العالمية التي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار الشيء الذي ينعكس على ميزانيتها العامة وذلك من خلال التأثير على الإيرادات العامة والنفقات العامة، وفي ضوء التطورات التي شهدتها أسعار البترول خلال الفترة ( 2000- 2016 ) جاءت هذه الورقة البحثية لتحاول تحليل انعكاس تلك التطورات على الميزانية العامة في الجزائر من خلال الإجابة على الإشكال التالي:

**ماهي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للجزائر؟**

وللإجابة على الإشكال المطروح تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من أجل عرض المفاهيم الخاصة بالموضوع وتحليل البيانات المعتمد عليها.

وعليه تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

**المحور الأول:** التطورات الرئيسية لأسعار البترول في السوق العالمية والعوامل المؤثرة فيها

**المحور الثاني:** الإطار النظري للميزانية العامة في الجزائر

**المحور الثالث:** تطورات الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة ( 2000- 2016 )

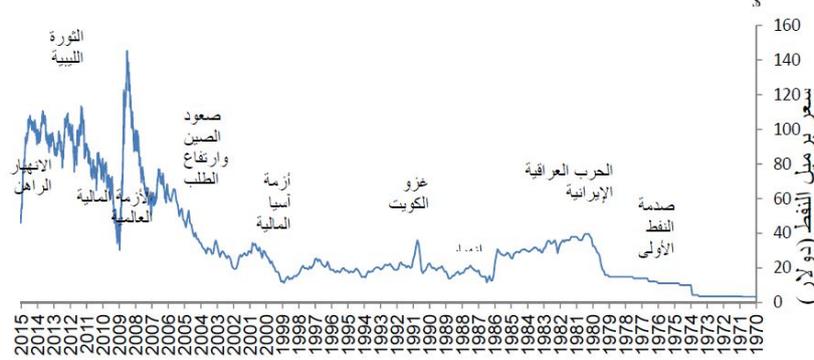
## المحور الأول: التطورات الرئيسية لأسعار البترول في السوق العالمية والعوامل المؤثرة فيها:

إن المتتبع لتاريخ أسعار البترول في السوق العالمية للبترول يتضح له جليا عدم الاستقرار الذي تتسم به، وسنحاول في دراستنا هذه الوقوف على أبرز المحطات والتطورات الرئيسية التي عرفتتها أسعار البترول بدءا من أزمة تصحيح الأسعار سنة 1973 إلى غاية الأزمة الحالية (أزمة 2015) بالإضافة إلى حصر أهم العوامل المحددة لأسعار البترول.

### أولا: التطورات الرئيسية لأسعار البترول في السوق العالمية.

مرت أسعار البترول بعدد من التقلبات مسببة أزمات في حالة الارتفاع أو الانخفاض يمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

الشكل (01): تطور أسعار البترول منذ السبعينات



المصدر: خالد بن ناصر الخاطر، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 07 نوفمبر 2015، الدوحة، 2016، ص 48.

**1- الأزمة البترولية عام 1973:** عرفت السوق العالمية للبترول عام 1973 منعرجا تاريخيا تمثل في القرار التاريخي الذي اتخذته دول الخليج الستة الأعضاء في منظمة أوبك بتاريخ 16 أكتوبر 1973 بدولة

الكويت والقاضي بزيادة أسعار نفوط دول الأوبك من جانب واحد<sup>1</sup> وبصفة منفردة، منهيّة بذلك التحكم المطلق للشركات العالمية في عملية تسعير البترول الخام بعد أن احتكرتها لعقود من الزمن، كما تضمن الاجتماع قراراً آخر يقضي بقطع إمدادات البترول العربي بصورة كلية عن الدول المعادية للقضية الفلسطينية والمنحازة لإسرائيل وهي (الوم أ، البرتغال، هولندا) وهذا إبان حرب أكتوبر 1973 حيث استعمل البترول كسلاح وأداة ضغط على تلك الدول<sup>2</sup>، الشيء الذي أدى إلى حدوث عجز واضح في المعروض البترولي في السوق العالمية مقابل زيادة الطلب مما نتج عنه رفع السعر المعلن إلى نحو أربعة أضعاف عما كان عليه في بداية أكتوبر 1973، حيث ارتفع سعر برميل البترول من 03 دولار للبرميل إلى 11.65 دولار عام 1974 ليعرف العالم أول أزمة بترولية أطلق عليها أزمة تصحيح الأسعار.

**2- الأزمة البترولية عام 1979:** كان لاندلاع الثورة الإيرانية 1978-1979 والحرب العراقية الإيرانية عام 1980، دور كبير في عودة أسعار البترول للارتفاع مرة أخرى وهذا لكون الدولتين من أكبر منتجي ومصدري البترول الخام، فتضاعفت الأسعار ثلاثة أضعاف عما كانت عليه عام 1978 مما أدى إلى انفجار أزمة ثانية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد البترول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2011، ص 100  
<sup>2</sup> - قطوش رزق و بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر- مقارنة تحليلية- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر، ص 179  
<sup>3</sup> - مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، قسنطينة، ص 04

**3- الأزمة البترولية عام 1986:** نتيجة لسوء إدارة المعروض النفطي من طرف منظمة أوبك وتزايد الإمدادات البترولية من خارج أوبك واتجاه العالم نحو ترشيد الطاقة و استخدام البدائل، بدأت أسعار البترول الخام تشهد انخفاضا مستمرا من 35 دولار للبرميل عام 1981 إلى 28 دولار للبرميل عام 1984 قبل أن تنهار عام 1986 أين سجل سعر برميل خامات أوبك 13 دولار للبرميل وهذا بالرغم من محاولة دول الأوبك خفض الإنتاج لكن دون جدوى ليشهد العالم أول أزمة بترولية عكسية بمعنى انخفاض الأسعار.

**4- الأزمة البترولية عام 1998:** عرفت سنة 1998 أزمة بترولية أخرى عقب انخفاض أسعار البترول إلى 12.30 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسلة خامات أوبك في تلك السنة، وهذا بسبب تجاهل تأثيرات الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997<sup>1</sup>، حيث قررت منظمة الأوبك زيادة الإنتاج تزامنا مع تراجع الطلب العالمي على البترول مما أدى إلى انخفاض الأسعار.

**5- الأزمة البترولية عام 2004:** مع بداية العقد الأول من القرن العشرين بدأت أسعار البترول الخام تشهد تحسنا مستمرا حيث شهدت سنة 2004 ثورة في أسعار البترول حيث بلغ المعدل السنوي لسلة خامات أوبك 36 دولار للبرميل ( وهو أعلى معدل سنوي منذ بدء العمل بنظام السلة 1987)<sup>2</sup> ، وتضافرت عدة عوامل التي دفعت إلى ارتفاع الأسعار خلال الفترة ( 2000-2008) من أهمها زيادة غير مسبوق

<sup>1</sup> - موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015، ص 20.

<sup>2</sup> - بن بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01/2013، ص 126

في الطلب على البترول من طرف الاقتصادات الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند<sup>1</sup>.

**6- الأزمة البترولية عام 2008:** ما لبث الارتفاع القياسي الذي عرفته أسعار البترول الخام في جويلية 2008 أين وصل السعر إلى 147 دولار للبرميل في التهاوي إلى ما يقارب 40 دولار للبرميل في آخر تلك السنة لتشهد السوق العالمية أزمة أخرى تمثلت في انخفاض الأسعار بسبب تأثر السوق العالمية للبترول بالأزمة العالمية سنة 2008 والتي اصطلح على تسميتها بأزمة الرهن العقاري أين عرفت أسواق المال والمؤسسات المصرفية انهيارات متلاحقة أثرت على السوق حيث قدر المتوسط السنوي لأسعار سلة خامات أوبك عام 2009 بـ 61 دولار للبرميل بعدما كان 69 دولار للبرميل عام 2007، والملاحظ أن هذه الأزمة لم تدم طويلا حيث انتعشت الأسعار سريعا عام 2010 أين سجل المتوسط السنوي للأوبك 77.40 دولار للبرميل.

**7- الأزمة البترولية الحالية ( أزمة 2015):** شهد النصف الثاني من سنة 2014 أزمة بترولية تمثلت في انخفاض الأسعار إلى 50%، وهذا بعد أن عرفت أسعار البترول استقرارا نسبيا في سعر برميل البترول سنوات 2011-2012-2013 عند عتبة 100 دولار للبرميل لتأخذ الأسعار منحى مغايرا نحو الانخفاض المستمر لتعرف السوق العالمية صدمة بترولية أخرى شغلت حيزا كبيرا من الاهتمام العالمي<sup>2</sup>، وبدأ الانخفاض في شهر سبتمبر 2014 حيث سجل سعر سلة خامات أوبك

<sup>1</sup> - قطوش رزق و بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر- مقارنة تحليلية- مرجع سبق ذكره، ص 181.

<sup>2</sup> - أوبك، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015، ص 03

96.0 دولار للبرميل وتزايدت حدة هذا الانخفاض بعد اتخذت منظمة أوبك في اجتماعها بتاريخ 27 نوفمبر 2014 قرارها المفاجئ القاضي بالإبقاء على سقف إنتاج دول أعضائها عند مستوى 30 مليون برميل يوميا عكس سلوكها المعهود في مثل هكذا أزمات، ليسجل سعر برميل سلة خامات أوبك 59.5 دولار في شهر ديسمبر 2014 وواصلت الأسعار في اتجاهها نحو الانخفاض سنتي 2015، 2016 حيث قدرت أسعار سلة خامات أوبك 49.5 دولار للبرميل و40.7 دولار للبرميل على التوالي، مسجلة بذلك أدنى مستوياتها منذ أكثر من خمس سنوات السابقة.

وفيما يلي نوجز أهم العوامل المفسرة لانخفاض أسعار البترول منذ منتصف عام 2014 منها متعلق بجانب الطلب ومنها ما هو متعلق بجانب العرض.

#### أ- جانب العرض:

- الزيادة المستمرة في الإمدادات البترولية خارج الأوبك من عدة مصادر أهمها إنتاج النفط الصخري في الو. م. أ هذا المصدر لوحده ساهم في زيادة قدرها 04 ملايين برميل يوميا خلال الفترة ( 2008 - 2014 ) بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل تزايد الإنتاج الكندي من رمال القار و النفط المياه المعدنية في البرازيل<sup>1</sup>، وقد ساعدت التطورات التكنولوجية في زيادة التوسع في الإنتاج من المصادر السابقة.
- عودة الإنتاج في بعض المناطق المضطربة سياسيا في الشرق

<sup>1</sup> - أوبك، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015، ص 09

الأوسط وخاصة العراق ورفع الحظر على تصدير البترول الإيراني<sup>1</sup>.  
- التغير المفاجئ في إستراتيجية منظمة أوبك نحو الاحتفاظ بحصصها في السوق على حساب الأسعار، حيث في الماضي كانت الأوبك تقرر دوما عند أي هبوط حاد في الأسعار خفض الإنتاج<sup>2</sup>.

#### ب- جانب العرض:

- تراجع الطلب العالمي على البترول وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين بالإضافة إلى الهند والبرازيل<sup>3</sup>.  
- تباطؤ مجموعة الدول الصناعية على البترول نتيجة توقع انخفاض معدل النمو الصناعي في هذه الدول<sup>4</sup>.  
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي ( أمام اليورو والين) وهذا يضعف الطلب في الدول المستهلكة الأخرى<sup>5</sup>.

نخلص مما سبق أن الأسباب التي أدت إلى أزمة 2015 تتشابه مع أسباب أزمة 1986 وخاصة من حيث الزيادة في الإمدادات خارج الأوبك مع تباطؤ في نمو الطلب، لكن الاختلاف يكمن في ردة فعل

<sup>1</sup> - خالد بن ناصر الخاطر، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 07 نوفمبر 2015، الدوحة، 2016، ص53

<sup>2</sup> - ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر 2015، ص14

<sup>3</sup> - أوبك، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015، ص 09

<sup>4</sup> - أوبك، دراسة تطور خارطة السوق العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك، مارس 2016، ص08.

<sup>5</sup> - خالد بن ناصر الخاطر، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 07 نوفمبر 2015، الدوحة، 2016، ص53

دول الأوبك وتعاملها مع الأزميتين بحيث قررت خفض الإنتاج في أزمة 1986 بينما قررت الحفاظ على مستوى الإمدادات عام 2015.

### ثانياً: العوامل المؤثرة في أسعار البترول:

ترتبط أسعار البترول عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وهذا يعود إلى كون النفط سلعة إستراتيجية تحكمها اعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية، ولذلك تعد أسعار البترول أكثر تقلباً، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها ويمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول فيما يلي:

**1- سعر صرف الدولار الأمريكي:** يتم تسعير البترول الخام بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية ولذلك فإن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في سعر البترول<sup>1</sup>، إذ أن سعر صرف الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول في المدى القصير والطويل، ففي المدى القصير عند انخفاض سعر صرف الدولار ترتفع الأسعار بسبب زيادة حدة المضاربات في عقود البترول لإقبال المستثمرين عليه، أما على المدى الطويل فانخفاض سعر صرف الدولار يخفض من الاستثمارات الخاصة بصناعة البترول الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية فينخفض العرض فترتفع الأسعار.

**2- العرض العالمي للبترول:** توجد عدة عوامل تؤثر في عرض البترول منها الطلب عليه وسعره والإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط وسياسات الدول المنتجة للبترول، والمتبع لتاريخ الصناعة البترولية يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض

<sup>1</sup> - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد البترول، مرجع سبق ذكره، ص 120

البترول وبالتالي في مستوى الأسعار<sup>1</sup>.

وتتسم مرونة العرض النسبية ( استجابة الإنتاج لتغيرات السعر) بالانخفاض وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة العرض مع ارتفاع السعر، حيث أن الإنتاج النفطي يعتمد أساسا على القدرة في الاستخراج من الآبار ولكي تتخفف أسعار البترول لابد أن تحدث زيادة في حجم المعروض من البترول وهي مسألة في غاية الصعوبة خصوصا عندما يصل الإنتاج إلى حده الأقصى لأن الزيادة في العرض ستتطلب وقتا طويلا<sup>2</sup>.

**3- الطلب العالمي على البترول:** يعتبر النفط سلعة إستراتيجية غير مرنة الطلب لعدم وجود بديل عنه في كثير من مجالات الحياة<sup>3</sup>، حيث أن ارتفاع سعر البترول الخام لا يترتب عليه انخفاض في الكمية المطلوبة والعكس صحيح، وذلك بخلاف العديد من السلع الأخرى التي يترتب على تغير أسعارها استجابة الكميات المطلوبة منها على نحو كبير<sup>4</sup>، وينقسم الطلب على البترول إلى نوعين: الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة وكلاهما يتأثران بصورة كبيرة بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي.

**4- معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من البترول الخام، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي

<sup>1</sup> - عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 01، فلسطين، 2013، ص 334

<sup>2</sup> - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد البترول، مرجع سبق ذكره، ص 111

<sup>3</sup> - رضا عبد الجبار أشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار الصفاء، الأردن، 2014، ص 413

<sup>4</sup> - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد البترول، مرجع سبق ذكره، ص 110

يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على البترول وبالتالي ارتفاع السعر وبالمقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط مما يجعل أسعار البترول تنخفض<sup>1</sup>.

**5- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط:** تقوم عمليات المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي تركز إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية، حيث ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في أسواق البترول، الشيء الذي شجع العديد من المستثمرين على الدخول في سوق النفط حيث تكونت صناديق للمضاربة فيه<sup>2</sup>، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار تزايد إقبالهم على شراء العقود البترولية في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر<sup>3</sup>.

**6- العوامل السياسية:** تلعب العوامل السياسية دورا مهما ومؤثرا في ارتفاع أسعار البترول في التوترات والاضطرابات التي تحدث في مناطق إنتاج البترول وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات البترولية إلى المستهلكين، وخاصة في منطقة الخليج التي يتركز فيها إنتاج البترول وهي منطقة ساخنة جدا من الناحية السياسية ونتيجة لذلك فإن أي تغير في الأوضاع السياسية في هذه المنطقة ينعكس بشكل مباشر

<sup>1</sup> - جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات،- حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016، ص 10

<sup>2</sup> - براهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2009-2000)، مجلة الباحث، عدد 12 / 2013، ورقة، ص 11

<sup>3</sup> - جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 10

على الأسعار العالمية للبترول الخام.

7- **العوامل المناخية:** تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والبراكين والزلازل إلى تعطيل البنية التحتية لإنتاج البترول وتكريره<sup>1</sup>، وتؤثر التغيرات في درجات الحرارة من حيث ارتفاعا وانخفاضها على أسعار البترول، حيث يزداد استخدام البترول في حالة انخفاض درجة الحرارة وبالتالي ترتفع الأسعار وتنخفض الأسعار في حالة ارتفاع درجة الحرارة، وهناك العديد من الأمثلة عن التغيرات المناخية غير المتوقعة التي أثرت على سوق البترول وخاصة الأسعار نذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:

- إعصار (كثرينا) وإعصار ( أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الوم. أ.
- برودة الطقس في أوروبا والوم.أ في الربيعين الأول والرابع من عام 2007 الأمر الذي ترتب عنه زيادة الطلب على وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري ( جونو) في وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني
- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار ( ايفان) الذي حرم الوم.أ من أكثر من 10 ملايين من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004، وهذا بالإضافة إلى توقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار التي خلفها الإعصار.

<sup>1</sup> - جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 11

<sup>2</sup> - عماد الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 338

### المحور الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة في الجزائر:

تعتبر الميزانية العامة لأي دولة بمثابة العمود الفقري للإقتصادها بوجه عام، نظرا لكونها خطة مالية تعبر عن برنامج سياسي وتترجم الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي دولة، فهي مرآة عاكسة لنشاط الدولة مما يتطلب الاهتمام بها أكثر كي تحقق الأهداف العامة كونها أداة لتوجيه الإقتصاد وتوزيع الدخل. وقد عرفت الميزانية العامة في الجزائر العديد من التغيرات في القوانين التي تنظمها لكن بعد صدور قانون 17/84 المعدل في 1988 تحددت المعالم الرئيسية للميزانية العامة في الجزائر.

#### أولاً: مفهوم الميزانية العامة في التشريع الجزائري:

كان التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي يحدد معظم مواد الميزانية العامة في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 المعدل والمتمم بقوانين المالية<sup>1</sup> وأصبح بذلك المرجع الأساسي والوحيد في المجال المالي. وقد تضمن الكثير من الأحكام والمبادئ كتحديد مفهوم الميزانية وقانون المالية ومضمونه، إلى جانب تقرير الوسائل التي من شأنها أن تحقق الأهداف العامة.

ونصت المادة 6 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 على أن "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - لحسن دردوري، سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 159

<sup>2</sup> - قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

كما عرفها القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15 أوت 1990 حيث نصت المادة 3 منه على أن الميزانية العامة هي " الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس المال وترخص بها"<sup>1</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر الذي لا يختلف اختلافا جوهريا عن باقي تعاريف الميزانية العامة في أي دولة أو تلك التي تناولتها كتب المالية العامة بأن الميزانية العامة في الجزائر هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العامة.

وفي هذا الصدد لابد علينا من التمييز بين مفهوم الميزانية العامة ومفهوم قانون المالية، حيث أن مفهوم قانون المالية ينصرف إلى ما جاء به نص المادة السادسة من قانون 17/84 "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"، كما أن قوانين المالية تحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>.

كما يشتمل قانون المالية على مجموعة من الحسابات هي (ميزانية الدولة، الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة العمومية)<sup>3</sup>، وهذا

<sup>1</sup> - قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية، عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

<sup>2</sup> - المادة (01) من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

<sup>3</sup> - ديدي يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 02

يعني أن الميزانية العامة ما هي إلا حساب من بين الحسابات التي يتضمنها قانون المالية، وعليه يمكن تعريف قانون المالية بأنه عبارة عن وثيقة تتضمن الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخرينة كما يتم من خلاله تأسيس أو تعديل أو إلغاء ضريبة أو اقتطاع إجباري.

نستنتج مما سبق أن الفرق بين الميزانية العامة للدولة وقانون المالية يكمن في أن قانون المالية أوسع وأشمل من الميزانية العامة حيث يضم قانون المالية عدة حسابات والميزانية العامة تعد كحساب فقط من بين الحسابات التي يتضمنها قانون المالية.

#### ثانيا: تبويب الميزانية العامة في الجزائر

من المتعارف عليه أن كل ميزانية عامة لا بد أن تتضمن شقين أساسيين هما النفقات العامة والإيرادات العامة.

**1- تبويب النفقات العامة:** تنقسم النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز

**1-1 نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية وحسب المادة 24 من القانون 17/84 فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب ويندرج تحت كل باب مجموعة من الأقسام وهذه الأبواب هي<sup>1</sup>:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
- تخصيصات السلطات العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

<sup>1</sup> المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

#### - التدخلات العمومية

كما أن النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني وهي مشتركة لكل الوزارات والتي لا تكون تابعة لوزارة معينة تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة ونجدها في أسفل الجدول (ب)<sup>1</sup>، أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تنقسم حسب الدوائر الوزارية وعليه نجد كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تنقسم في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية.

**1-2- نفقات التجهيز (الاستثمار):** هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عن زيادة الثروة الوطنية حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع على كافة القطاعات ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.

وحسب المادة 35 من القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاثة ابواب وهي<sup>2</sup>:

- لاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

- النفقات الأخرى بالرأسمال

وتظهر نفقات التجهيز في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية.

#### **2- تبويب الإيرادات العامة:**

تعرف الإيرادات العامة بأنها المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة أو الهيئات العامة للدولة من مصادر مختلفة وتخصص لتغطية النفقات العامة، فالإيرادات العامة هي عبارة عن الموارد المالية للدولة،

<sup>1</sup> - لمزيد من التفصيل أنظر قوانين المالية في الجزائر.

<sup>2</sup> المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

- وفي الجزائر فإن الموارد المالية جاءت في نص المادة 11 من قانون 17/84 التي تنص على موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي<sup>1</sup>:
- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات
  - مداخيل الأملاك التابعة للدولة
  - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى
  - الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات
  - التسديد بالرأسمال للقروض و التسيبقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
  - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها
  - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا
  - الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به،

ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول "أ" وذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة.

**المحور الثالث: تطورات الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة ( 2000 - 2016 )**

**أولاً: تطور الإيرادات العامة في الجزائر:**

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الإنفاقية وتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة،

<sup>1</sup> - المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

وتتصف الإيرادات العامة في الجزائر باعتمادها بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من المحروقات والتي يطلق عليها الجباية البترولية، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل أساسي بتطورات أسعار البترول في السوق العالمية التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار، والجدول رقم (01) الموالي يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة (2000-2016).

الجدول (01): تطورات الإيرادات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة (2000-2016). الوحدة: مليار دج

| السنة | الإيرادات العامة | الجباية العادية البترولية | الجباية البترولية | الموارد غير جباية | نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة | نسبة الجباية البترولية للإيرادات العامة | سعر برميل البترول بالدولار |
|-------|------------------|---------------------------|-------------------|-------------------|---------------------------------------|---|----------------------------|
| 2000  | 1124.924         | 349.502                   | 720               | 55.422            | 31%                                   | 64%                                     | 27,26                      |
| 2001  | 1389.737         | 398.238                   | 840.6             | 150.899           | 29%                                   | 60%                                     | 23,10                      |
| 2002  | 1576.684         | 482.896                   | 916.4             | 177.388           | 31%                                   | 58%                                     | 24,3                       |
| 2003  | 1525.551         | 524.925                   | 836.06            | 164.566           | 34%                                   | 55%                                     | 28,2                       |
| 2004  | 1606.397         | 580.408                   | 862.2             | 163.789           | 36%                                   | 54%                                     | 36                         |
| 2005  | 1713.992         | 640.472                   | 899               | 174.52            | 37%                                   | 52%                                     | 50,60                      |
| 2006  | 1841.925         | 720.884                   | 916               | 205.041           | 39%                                   | 50%                                     | 61                         |
| 2007  | 1949.05          | 766.75                    | 973               | 209.3             | 39%                                   | 50%                                     | 69,1                       |
| 2008  | 2902.448         | 965.289                   | 1715.4            | 221.759           | 33%                                   | 59%                                     | 94,4                       |
| 2009  | 3275.362         | 1146.612                  | 1927              | 201.75            | 35%                                   | 59%                                     | 61                         |
| 2010  | 3074.644         | 1297.944                  | 1501.7            | 275               | 42%                                   | 49%                                     | 77,4                       |
| 2011  | 3489.81          | 1527.093                  | 1529.4            | 433.317           | 44%                                   | 44%                                     | 107,5                      |
| 2012  | 3804.03          | 1908.576                  | 1519.04           | 376.414           | 50%                                   | 40%                                     | 109,5                      |
| 2013  | 3895.315         | 2031.019                  | 1615.9            | 248.396           | 52%                                   | 41%                                     | 105,9                      |
| 2014  | 3927.748         | 2091.456                  | 1577.73           | 258.562           | 53%                                   | 40%                                     | 96,20                      |
| 2015  | 4552.542         | 2354.648                  | 1722.94           | 474.954           | 52%                                   | 38%                                     | 49,5                       |
| 2016  | 5011.581         | 2482.208                  | 1682.55           | 846.823           | 50%                                   | 34%                                     | 40,7                       |

SOURCE: Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques, sur le site: <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، صندوق النقد العربي، <http://www.amf.org.ae>
- تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . متاح على الموقع:

يتضح من الجدول أعلاه التزايد المستمر الذي عرفته الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2016) الذي يرجع بالأساس إلى التحسن الذي شهدته أسعار البترول الخام منذ مطلع الألفية الجديدة حيث انتقلت الإيرادات العامة من 1124.924 مليار دج عام 2000 إلى 5011.581 مليار دج عام 2016، وعند تحليلنا لتطور مصادر الإيرادات العامة لاحظنا تطور مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة حيث انتقلت هذه النسبة من 31% عام 2000 إلى 50% عام 2016 كما عرفت هذه المساهمة سنة 2014 أكبر نسبة مساهمة للجباية العادية في هيكل الإيرادات العامة حيث قدرت ب 53% وهذا يعود إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول الخام بداية من منتصف سنة 2014 الذي أثر حصيلة الجباية البترولية وكذلك إلى جهود الدولة في تنويع مصادر الإيرادات وإلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

وبالمقابل لوحظ خلال فترة الدراسة تدني مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالرغم من تزايد حصيلتها، حيث عرفت هذه النسبة انخفاضا ملحوظا خلال فترة الدراسة فبعد أن كانت تشكل نسبة 64% عام 2000 أصبحت 34% عام 2016 .

**والسؤال المطروح هنا ما سبب انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (2000-2014)؟**

تكمن الإجابة على هذا السؤال في اعتماد الجزائر في تقديرها للجباية البترولية على سعر مرجعي للبترول كان قبل 2008 على أساس 19 دولار للبرميل وتم رفعه منذ 2008 إلى 37 دولار للبرميل فعلى

أساس السعر المرجعي تقدر الجباية البترولية التي تدرج في الميزانية العامة، لكن الملاحظ خلال فترة الدراسة لم تنخفض أسعار البترول السنوية عن السعر المرجعي وهذا يدل على أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدر في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في الميزانية العامة ولذلك لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق يسمى بصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 لتكون إيراداته بشكل كبير من فائض الجباية البترولية عن المقدر في قوانين المالية<sup>1</sup>.

وعليه فإن الجباية البترولية المحصلة فعلا في الجزائر شهدت ارتفاعا وتطورت مع تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02).

| السنة | الجبابة البترولية المدرجة في الميزانية | الجبابة البترولية المحصلة | سعر البترول بالدولار |
|-------|--|---------------------------|----------------------|
| 2000  | 720                                    | 1173,237                  | 27,26                |
| 2001  | 840,6                                  | 964,464                   | 23,1                 |
| 2002  | 916,4                                  | 942,904                   | 24,3                 |
| 2003  | 836,06                                 | 1284,974                  | 28,2                 |
| 2004  | 862,2                                  | 1485,699                  | 36                   |
| 2005  | 899                                    | 2267,836                  | 50,6                 |
| 2006  | 916                                    | 2714                      | 61                   |
| 2007  | 973                                    | 2711,848                  | 69,1                 |
| 2008  | 1715,4                                 | 4003,559                  | 94,4                 |
| 2009  | 1927                                   | 2327,675                  | 61                   |
| 2010  | 1501,7                                 | 2820,01                   | 77,4                 |

<sup>1</sup> - قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2000.

|       |          |         |      |
|-------|----------|---------|------|
| 107,5 | 3829,72  | 1529,4  | 2011 |
| 109,5 | 4054,349 | 1519,04 | 2012 |
| 105,9 | 3678,131 | 1615,9  | 2013 |
| 96,2  | 3388,05  | 1577,73 | 2014 |
| 49,5  | 2275,132 | 1722,94 | 2015 |
| 40,7  | 1781,1   | 1682,55 | 2016 |

SOURCE: Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques, sur le site: <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، صندوق النقد العربي، <http://www.amf.org.ae>  
- تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . متاح على الموقع: <http://www.oapec.org.org>

يتضح جليا من الجدول النمو والتزايد المستمر الذي عرفته الجباية البترولية المحصلة فعلا بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال معظم سنوات الدراسة بمعنى وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية المحصلة فعلا وأسعار البترول.

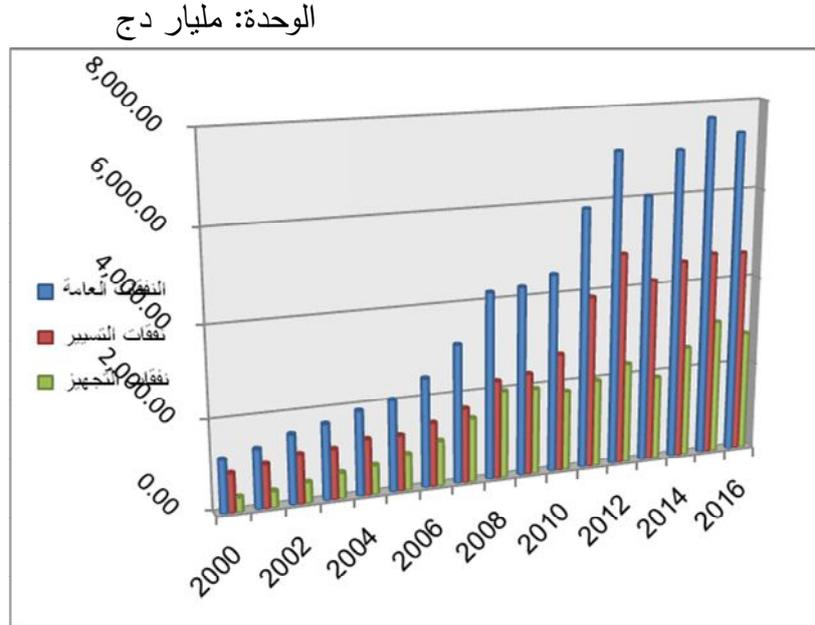
نخلص مما سبق أن تدني مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر بالرغم من ارتفاع أسعار البترول يعود إلى اعتماد الجزائر على سعر مرجعي لبرميل البترول تقدر به جبايتها البترولية التي تدرج في الميزانية العامة، أما الجباية البترولية المحصلة فعلا فهي تتأثر بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

#### ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر

مع التحسن المستمر الذي شهدته أسعار البترول بداية من سنة 2000، اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية هدفت من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتجلت هذه السياسة في اعتماد مخططات تنموية وذلك بإتباع أسلوب التنمية القائم على التدخل المباشر في التنمية، وبذلك نجد أن النفقات العامة في الجزائر أخذت اتجاها تصاعديا خلال الفترة (2000-2016) وهذا ما يوضحه الشكل

الموالي:

الشكل رقم (02): تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النفقات العامة خلال معظم سنوات الدراسة عرفت تزايدا مستمرا حتى في ظل انخفاض أسعار البترول بسبب سياسة الدولة المنتهجة حيث ارتفعت من 1178.12 مليار دج عام 2000 إلى 7656.33 مليار دج عام 2015، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى وفرة الموارد المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول خلال فترة الدراسة. أما الانخفاض المسجل سنة 2013 بنسبة 15% عن سنة 2012 بالرغم من سعر البترول المسجل في عام 2013 والمقدر بـ 109.5 دولار للبرميل فيعود هذا إلى انخفاض نفقات السكن، أما سبب الانخفاض المسجل سنة 2016 حيث قدرت النفقات

العامة بـ7297.49 مليار دج بنسبة انخفاض 5% عن سنة 2015 فيرجع إلى سياسة ترشيد النفقات التي انتهجتها الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014.

وبالنسبة لتركيبية وهيكل النفقات العامة المتكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فيتضح خلال فترة الدراسة تطور مساهمة نفقات التجهيز في النفقات العامة، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 27% عام 2000 إلى 40% عام 2014 وهذا بسبب قيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية خلال الفترة وهي<sup>1</sup>:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ( 2001-2004 )

- البرنامج التكميلي لدعم النمو ( 2005 - 2009 )

- برنامج التنمية الخماسي ( 2010-2014 )

كما عرفت نفقات التجهيز انخفاضا سجل سنة 2013 بسبب انخفاض نفقات قطاع السكن التي انخفضت بمقدار 370.5 مليار دج<sup>2</sup>، وانخفاض آخر سنة 2016 بنسبة 11% عن عام 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول مما ألزم على الدولة ترشيد نفقاتها.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فبالرغم من تراجع نسبة مساهمتها في هيكل النفقات العامة خلال فترة الدراسة إلا أنها لازالت تشكل الجزء الأكبر حيث تجاوزت نسبة مساهمتها خلال فترة الدراسة 50% وترواحت بين ( 53% و 73% ) كما عرفت حصيلتها تراجعاً سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاع التحويلات الجارية خاصة

<sup>1</sup> - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد

10 / 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 147

<sup>2</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، متاح على الموقع: [http://www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz)

[/algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

بند دعم الأسعار والجماعات المحلية بالإضافة إلى الارتفاعات المعتبرة للأجور في الوظيف العمومي<sup>1</sup>، وسجلت نفقات التسيير انخفاضا آخر عام 2016 قدر 1% بسبب ترشيد النفقات في ظل تدهور أسعار البترول أين قدر المعدل السنوي لأسعار البترول عامي 2015 و 2016 بـ 49.5 دولار للبرميل و 40.7 دولار للبرميل على التوالي.

### ثالثا: تطور رصيد الميزانية العامة

يعبر رصيد الميزانية عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة والجدول رقم (03) الموالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 - 2016 )

### الجدول رقم (03): رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 - 2016 )

| السنة | الإيرادات العامة | النفقات العامة | رصيد الموازنة العامة |
|-------|------------------|----------------|----------------------|
| 2000  | 1124.924         | 1178.122       | -53.198              |
| 2001  | 1389.737         | 1321.028       | 68.709               |
| 2002  | 1576.684         | 1550.646       | 26.038               |
| 2003  | 1525.551         | 1690.175       | -164.624             |
| 2004  | 1606.397         | 1891.769       | -285.372             |
| 2005  | 1713.992         | 2052.037       | -338.045             |
| 2006  | 1841.925         | 2453.014       | -611.089             |
| 2007  | 1949.05          | 3108.569       | -1159.519            |
| 2008  | 2902.448         | 4191.051       | -1288.603            |

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، متاح على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

|           |          |          |      |
|-----------|----------|----------|------|
| -970.972  | 4246.334 | 3275.362 | 2009 |
| -1392.296 | 4466.94  | 3074.644 | 2010 |
| -2363.759 | 5853.569 | 3489.81  | 2011 |
| -3254.143 | 7058.173 | 3804.03  | 2012 |
| -2128.816 | 6024.131 | 3895.315 | 2013 |
| -3068.021 | 6995.769 | 3927.748 | 2014 |
| -3103.789 | 7656.331 | 4552.542 | 2015 |
| -2285.913 | 7297.494 | 5011.581 | 2016 |

الوحدة: مليار دج

**SOURCE:** Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques , sur le site: <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

من خلال الجدول رقم (03) يلاحظ أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر عرف عجزا خلال معظم سنوات الدراسة الذي مرده إلى عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة وهذا باستثناء عامي 2001 و 2002، فمنذ 2003 لم يعرف هذا الرصيد فائضا بل لازمه عجزا انتقل من 164.624 مليار دج عام 2003 إلى 2285.913 مليار دج عام 2016، كما عرف هذا العجز تزايدا ملحوظا باستثناء سنوات 2009 و 2016 (متأثرا بالأزمة العالمية) و 2013 (انخفاض النفقات العامة) و 2016 (سياسة ترشيد النفقات عقب انهيار أسعار البترول). كما شهدت سنة 2012 أكبر قيمة لعجز الميزانية العامة بلغ 3254.143 مليار دج متأثرا بزيادة نفقات التسيير الناتجة عن زيادة الرواتب.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة ( 2000 - 2016 ) عرفت عجزا حتى في السنوات التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا، وهذا يعود إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر من جهة وإلى الإيرادات البترولية الموجهة إلى

|       |                                   |   |                                       |                        |                       |                   |
|-------|-----------------------------------|---|---------------------------------------|------------------------|-----------------------|-------------------|
| السنة | الجبائية<br>البتروولية<br>المحصلة | الجبائية<br>البتروولية<br>حسب<br>قانون<br>المالية | فائض<br>الجبائية<br>الموجه<br>للسندوق | تسديد الدين<br>العمومي | تمويل عجز<br>الخبزينة | الرصيد<br>النهائي |
|-------|-----------------------------------|---|---------------------------------------|------------------------|-----------------------|-------------------|

ميزانية الدولة من جهة أخرى، حيث مع ارتفاع أسعار البترول بدءاً من سنة 2000 والتالي ارتفاع إيرادات المحروقات لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في تلك السنة تتكون إيراداته من فارق الجبائية البتروولية المحصلة فعلاً عند مستويات أسعار البترول في السوق العالمية وبين الجبائية البتروولية الموجهة للميزانية العامة والمقدرة على أساس السعر المرجعي، وابتداءً من سنة 2006 تم استخدام إيرادات هذا الصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة<sup>1</sup> وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

<sup>1</sup> - قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006، ص 08

|          |          |         |          |         |          |      |
|----------|----------|---------|----------|---------|----------|------|
| 232.137  | 0        | 221.100 | 453.237  | 720     | 1173.237 | 2000 |
| 171.534  | 0        | 184.467 | 123.864  | 840.6   | 964.464  | 2001 |
| 27.978   | 0        | 170.060 | 26.504   | 916.4   | 942.904  | 2002 |
| 320.892  | 0        | 156.00  | 448.914  | 836.06  | 1284.974 | 2003 |
| 721.688  | 0        | 222.703 | 623.499  | 862.2   | 1485.699 | 2004 |
| 1842.686 | 0        | 247.838 | 1368.836 | 899     | 2267.836 | 2005 |
| 2931.045 | 91.530   | 618.111 | 1798.0   | 916     | 2714.00  | 2006 |
| 3215.530 | 531.952  | 314.455 | 1738.848 | 973     | 2711.848 | 2007 |
| 4280.073 | 758.180  | 465.437 | 2288.159 | 1715.4  | 4003.559 | 2008 |
| 4316.465 | 364.282  | 0       | 400.675  | 1927    | 2327.675 | 2009 |
| 4842.837 | 791.938  | 0       | 1318.310 | 1501.7  | 2820.010 | 2010 |
| 5381.702 | 1761.455 | 0       | 2300.320 | 1529.4  | 3829.720 | 2011 |
| 5633.751 | 2283.260 | 0       | 2535.309 | 1519.04 | 4054.349 | 2012 |
| 5563.511 | 2132.471 | 0       | 2062.231 | 1615.9  | 3678.131 | 2013 |
| 4408.159 | 2965.672 | 0       | 1810.320 | 1577.73 | 3388.050 | 2014 |
| 2073.846 | 2886.505 | 0       | 552.192  | 1722.94 | 2275.132 | 2015 |
| 784.458  | 1387.938 | 0       | 98.550   | 1682.55 | 1781.100 | 2016 |

الجدول رقم (04): وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

**SOURCE: Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques , sur le site: <http://www.dgpp-mf.gov.dz>**

من خلال الجدول رقم (04) يمكن الخروج بالملاحظات والنتائج

التالية:

- يعتبر فائض الجباية البترولية عن تقديرات قانون المالية هو المساهم الوحيد في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، كما عرف هذا الفائض تزايدا ملحوظا خلال معظم سنوات الدراسة وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول في تلك السنوات باستثناء السنوات التي انخفضت فيها أسعار البترول.
- تزايد الرصيد النهائي السنوي للصندوق من سنة 2003 إلى غاية 2013 بالرغم من الاقتطاعات لتسديد الدين العام وتمويل عجز الميزانية وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال ( 2003 - 2013) وبالمقابل انخفض الرصيد النهائي بدءا من سنة 2014 إلى غاية 2016 بسبب

الأزمة البترولية من منتصف عام 2014 وبالتالي تزايد الاقتطاعات من إيرادات الصندوق من أجل تمويل الميزانية العامة.  
- كما يتضح أنه من عام 2006 بدأ الاقتطاع من إيرادات الصندوق لتمويل عجز الميزانية العامة وبلغ أقصى اقتطاع سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول وتزايد عجز الميزانية العامة.  
- كما ساهمت إيرادات الصندوق في تسديد الدين العمومي منذ إنشائه إلى غاية 2008.

#### الخاتمة:

نخلص مما سبق أن تقلبات أسعار النفط أثرت على الميزانية العامة في الجزائر سواء من خلال الجباية البترولية أو من خلال تمويل العجز عن طريق إيرادات صندوق ضبط الإيرادات المتشكلة أساسا من جراء ارتفاع أسعار البترول، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نبرزها فيما يلي:

#### أولا: النتائج

- عرفت أسعار البترول خلال الفترة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بعدة عوامل أهمها عاملي العرض والطلب
- بالرغم من تزايد حصيلة الإيرادات العامة إلا أنها عجزت عن تغطية النفقات العامة في معظم سنوات الدراسة.
- عرفت الميزانية العامة للجزائر في معظم سنوات الدراسة عجزا حتى في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار البترول.
- اعتماد الجزائر على سعر مرجعي للبترول أدى إلى انخفاض الجباية البترولية المدرجة في الميزانية العامة مقارنة بالجباية المحصلة فعلا.

- تآكل إيرادات صندوق ضبط الإيرادات بسبب انخفاض أسعار البترول منذ منتصف عام 2014.

#### ثانيا : التوصيات

- ضرورة تنويع الاقتصاد لتفادي الانعكاسات السلبية لتدهور أسعار البترول
- السعي الجاد إلى ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف المسطرة.
- ضرورة تفعيل النظام الضريبي لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار البترول.

#### قائمة المراجع:

- رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار الصفاء، الأردن، 2014.
- ديدي يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
- ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر 2015.
- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد البترول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2011.
- لحسن دردوري، سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015.

- بن بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01/2013.
- أوابك، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015.
- أوابك، دراسة تطور خارطة السوق العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك، مارس 2016.
- خالد بن ناصر الخاطر، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 07 نوفمبر 2015، الدوحة، 2016.
- عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 01، فلسطين، 2013.
- جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات،- حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016.
- براهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد 12 / 2013، ورقلة.
- لحسن دردوري، سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

- قطوش رزق و بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر-مقاربة تحليلية- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر.
- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10 / 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، قسنطينة.
- قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984
- قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2006، 2000
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، سنة 2012 متاح على الموقع : <http://www.bank-of-algeria.dz> /
- النشرة الشهرية للاوبك، أعداد مختلفة
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، صندوق النقد العربي.
- تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . متاح على الموقع: <http://www.oapecorg.org>
- Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques , sur le site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>